

الباب السادس

القدس والدولة العثمانية

من الفترات التي كثر فيها اللغظ، وزاد الكلام وتآرجحت فيها عقول الناس بين الأخذ والرد فترة العثمانيين، ففي هذا العهد استولى اليهود على القدس وتناثرت الإشاعات عن أن العثمانيين هم السبب في هذا الضياع، واستغل اليهود هذه الشائعات في تنفيذ مخططاتهم القائمة على سياسة فرق تسد ففسدوا وسط السطور مساوئ العثمانيين ، ومحو محاسنهم، حتى يضمنوا بذلك ألا يبحث المسلمون عن دولتهم وحتى لا يحاولوا أن يعيدوها.

إن أرقام تعداد السكان لعامي 1871-1872 تعتمد على دفاتر ولاية سوريا، وأرقام التعداد للأعوام 1881-1893 التي تشمل كافة منطقة القدس بما فيها المدينة تعتمد على الإحصاء الذي تم فعلياً للسكان، أما أرقام التعداد لعام 1914 فتعتمد على الإحصاءات السكانية لوزارة الداخلية العثمانية لكن الإحصاءات العثمانية تعتمد على تعداد سكان ومواطني الدولة فقط، في حين كانت هناك أعداد كبيرة من اللاجئين اليهود وبعض رعايا الدول الأخرى من الأجانب لم

يتم إحصاؤهم وعلى الرغم من صدور قانون 1882 الذي يحرم هجرة اليهود إلى فلسطين وشراءهم أراضي فيها بعد أن تفاقم أمر هجرتهم إلى فلسطين بقصد الاستيطان فيها، فقد دلت إحصاءات عثمانية تمت في عامي 1895-1899 على وجود ما يقارب 5500 أجنبي في كامل القدس، أكثرهم من اللاجئين اليهود الذين ازدادت أعدادهم كثيرًا خلال العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى، من خلال استغلالهم للأوامر السلطانية الصادرة عام 1900م إلى متصرف القدس، وتقضي بالسماح لليهود بالقدوم إلى مدينة القدس والإقامة فيها بصورة غير مشروعة، لفساد الإدارة العثمانية وتفشى الرشوة بين موظفيها.

ويتضح لنا من خلال الإحصاءات العثمانية لمواطني القدس أن النمو السكاني المضطرد الذي شهدته المدينة في أواخر القرن التاسع عشر إضافة إلى ازدياد أعداد المهاجرين إليها من اليهود جعلها عشية الحرب العالمية الأولى من أكبر مدن فلسطين من حيث تعداد السكان بالإضافة إلى النواحي الحضرية الأخرى.

إطالة على دولة الخلافة

يتبع الحديث عن القدس بعد صلاح الدين فترة حكم العثمانيين الذي لا يقل في أهميته عن الحديث عنها في زمن صلاح الدين والمماليك لطول

المدة التي حكموها إذ أن حكمهم امتد من 922 – 1336 هـ 1516 – 1917م إلى أن احتلها الإنجليز.

وفي عهدهم أصبحت القدس متصلة رأسياً باستنبول بعد صدور قانون الولايات في سنة 1287 هـ 1817 م وأطلق عليها قدس شريف متصرفلغي إدارة مستقلة وبعد أربع سنين صدر قانون آخر بإنشاء مجالس بلدية في مراكز الولايات والمتصرفات، لكن المجلس البلدي في القدس قبل ذلك كان قد تولى منذ سنة 1863 بعض مسئوليات القاضي وبعض مسئوليات المجلس الاستشاري في إدارة شئون المدينة الداخلية كالنظافة والمياه والأسواق تحت رقابة المتصرف العامة، ويرد ذكر بلدية القدس في تقرير عن مشروع مياهها أرسله القنصل البريطاني إلى السفارة في استانبول ويرجع السبب في هذه المتصرفية إلى أن متصرف القدس أصبح يومها منتخب لمدة أربع سنوات، بموجب نظام صادر بتشكيل البلديات وهذا النظام يسمى نظام الولايات وقد بلغ عدد أعضاء هذا المجلس سنة 1917م ستة أعضاء أربعة من العرب واثنان من اليهود فلم يغير الإنجليز وضع البلدية عما كانت عليه في عهد العثمانيين.

وفي عهد العثمانيين أيضاً حدثت فتن وأوبئة واضطرابات وانتفاضات وانهيارات غيرت معالم القدس، فحدثت الانتفاضة الشعبية سنة 1115 هـ

بقيادة محمد بن مصطفى الحسيني نقيب الأشراف بسبب الضرائب الباهظة التي فرضت على السكان الأمر الذي حال دون تنفيذ ذلك إذ عزل حاكمها آنذاك جورجي محمد باشا وعين بدله محمد بن مصطفى مؤقتًا.

وحدثت فتنة كنيسة القيامة سنة 1171هـ التي ذهب ضحيتها كثير من الجرحى والقتلى من الروم الأرثوذكس والإفرنج، وانتصر العثمانيون للأرثوذكس وسلموهم جميع الأماكن المسيحية في المدينة وظهر وباء خطير فتك بسكان القدس والبلاد المجاورة واستمر لأكثر من ستة أشهر وحدثت غزوة نابليون سنة 1213هـ لمصر ولم يستطع الاقتراب من القدس بعد هزيمته المنكرة في عكا وحدث حريق في الجزء الغربي لكنيسة القيامة سنة 1223هـ واتهام الأرمن بتدبيره.

وحدثت الثورة الشعبية ضد والي دمشق سنة 1223هـ بسبب الضرائب التي فرضها على السكان ففجر الفلاحون ثورة عارمة في المنطقة المحيطة بالقدس امتدت إلى داخل القدس نفسها، قاد والي دمشق بنفسه خمسة آلاف جندي لمواجهة الثائرين وانتهى الأمر بأن يدفع الفلاحون الثائرون غرامة كبيرة ولكن ما إن ارتحل الوالي حتى ثار الأهالي فاستولوا على قلعة القدس وأقاموا على أبواب المدينة حراسة شديدة، ولكن ما لبثت السلطات العثمانية أن أرسلت والي دمشق على

رأس ألفي جندي إلى القدس لمفاوضة زعماء القدس الذين رفضوا الترحيح عن موقفهم بأن لا يستقبلوا بين ظهرانيهم أي أجنبي أو غريب عثماني أو ألباني لكن ضراوة قصف العثمانيين للمدينة بالمدفعية أجبرت الثائرين على الاستسلام فانتهت الثورة دون سفك دماء.

وحدث سنة 373 هـ مرض الكوليرا في القدس وأدى إلى موت ثلاثة آلاف شخص من القدس وحدها دون سائر فلسطين الذين كان عددهم آنذاك عشرين ألف نسمة.

وعن اهتمام العثمانيين بالقدس فقد اهتموا بإعادة تعمير الحرم القدسي الشريف وإصلاحه واهتموا كذلك بإنشاء المراكز والمنشآت الدينية والاقتصادية خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني التي كانت تحيط بالأجزاء العلوية من الجدران الخارجية بالقاشاني المزخرف والأجزاء السفلية بالرخام وكذلك تجديد سور القدس الذي استمر خمس سنوات وأنفقت عليه أموالاً طائلة.

القدس في عهد السلطان سليم الأول

السلطان سليم الأول هو التاسع من آل عثمان والملقب نياورز ولقد اختلف المؤرخون في وصفه، فمنهم من قال أنه كان كثير البطش ومحباً

لسفك الدماء وشغوقاً بلذاته وسكره، ومن قائل أنه نابغة بني عثمان ورجلاً نافعاً وقديراً، لكن أكثر الروايات التاريخية تشير إلى قوته وبطشه.

في حياة والده كان السلطان سليم الأول على خلاف شديد مع أخوته قورقود وأحمد من أجل ولاية العهد فقاتل أخويه وقتلها، وبفضل مساعدة الانكشارية تمكن من خلع أبيه والاستيلاء على كرسي السلطنة وكان ذلك في شهر صفر سنة 918هـ 1512م ثم تمكن من ضم العالم العربي إلى الدولة العثمانية على إثر انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق في 1516م وقتل سلطانهم قنصوه الغوري وإثر انتصاره ذلك تمكن من احتلال مدينة حلب واستسلمت له مدن حماه وحمص ولم تلبث طرابلس وصفد ونابلس والقدس وغزة أن ألقت سلاحها ولم تعد إلى أية مقاومة.

حدد يوم دخول العثمانيين إلى مدينة القدس في 1516/12/28م أي في الرابع من ذي الحجة سنة 922هـ وبعد هذا التاريخ بيومين قام السلطان سليم الأول بزيارة خاصة لمدينة القدس، حيث عرج عليها خصيصاً وهو في طريقه إلى مصر.

في مدينة القدس خرج العلماء والأتقياء عن بكرة أبيهم لملاقاة سليم شاه وسلموه مفاتيح المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ثم قدم السلطان الهدايا لأعيان البلد جميعاً وأعفاهم من الضرائب الباهظة وثبتهم في

وظائفهم و دامت زيارة السلطان سليم الأول للمدينة المقدسة يومين وفي 1517/1/1م غادرها مستأنفاً رحلته إلى مصر.

وفي طريق عودته من مصر بعد أن تمكن من فتحها وإقامته بها عشرة أسابيع دبر خلالها شئون البلاد، توقف قليلاً في سوريا لكي يثبت فيها مركزه ويعمل على تنظيم شئونها فعمل على تقسيم بلاد الشام إلى ولايات وأصبحت مدينة القدس تشكل سنجقاً من سناجق ولاية دمشق التي كانت تشمل سناجق دمشق والقدس وغزة وصفد ونابلس وعجلون واللجون وتدمر وصيدا وغيرها وأقام على ولاية دمشق جان بردي الغزالي نائباً للسلطنة كما استمر على التدابير التي اعتمدها المماليك في الضرائب، وجعل المذهب الحنفي المذهب الرسمي في البلاد.

وفي سنة 1518م وأثناء إقامته بمدينة أدرنة عاصمة ملكه وصل إليه سفير من قبل ملك أسبانيا يسأله أن يبيع للنصارى الحج للقدس الشريف كما كان الحال أيام المماليك مقابل دفع المبلغ الذي كان يدفع سنوياً للمماليك فأحسن السلطان مقابله وصرح بقبوله ذلك إذا أرسل ملكه رسولاً آخر مخولاً بحق إبرام معاهدة مع الباب العالي.

وفي 9 شوال سنة 926هـ / 1520م توفي السلطان سليم الأول عن عمر يناهز الحادي والخمسين عاماً وقد دام حكمه تسع سنين وأخفى خبر

وفاته حتى حضر ولده سليمان من إقليم صاروخان وتبوا عرش أبيه، خوفاً من ثورة الانكشارية.

القدس في عهد السلطان سليمان القانوني

تولى السلطان سليمان الحكم بعد وفاة والده سليم الأول، وقد اشتهر بلقب القانوني لما وضعه من الأنظمة الداخلية في كافة فروع الدولة، فأدخل بعض التغييرات في نظام العلماء والمدرسين الذي وضعه السلطان محمد الفاتح وجعل أكبر الوظائف العلمية وظيفة المفتي.

تقدمت الفتوحات العثمانية في عهده تقدماً عظيماً ففي الوقت الذي قامت فيه الدولة العثمانية كان الأسبان والبرتغاليون يتلقون الدعم من مختلف دول أوروبا لمقاتلة المسلمين في الأندلس بغية إخراجهم منها تحت الراية الصليبية، فعمد العثمانيون الأتراك إلى محاربة الأوروبيين من جهة الشرق لتخفيف الضغط على المسلمين في الأندلس ولردع الصليبيين وإضعاف هجمتهم على البلاد الإسلامية، فأسفرت تلك الفتوحات عن توسع الدولة العثمانية وبلوغها أوج عزها في عهده.

وبما أن مدينة القدس كانت لها مكانة دينية هامة عند المسلمين عامة وعند بني عثمان بصفة خاصة، فقد أقيمت في المدينة المقدسة خلال

سنوات حكمه منشآت كثيرة وعديدة تعد من أهم وأبرز مخلفات العهد العثماني، نذكر منها:

1- الحرم القدسي الشريف:

لقد اهتم السلطان سليمان بالحرم القدسي الشريف اهتماماً بالغاً وبناء على أوامره تمت حركة التعمير التالية:

أ- قبة الصخرة المشرفة:

بدأ التعمير في المدينة المقدسة بترميم شامل لقبة الصخرة المشرفة، حيث استبدلت الزخرفة الفسيفسائية التي كانت تكسو الأجزاء العلوية من الجدران الخارجية للقبة بالخزف المزخرف بينما كسيت الأجزاء السفلية بالرخام الجيد، وقد أوجب هذا العمل ما حل بالكسوة الفسيفسائية من تلف وخراب بسبب لعوامل الطبيعية وأصبح استبدالها أمراً ضرورياً لوقاية البناء من نفاذ الرطوبة إلى الجدران، كما جددت نوافذ قبة الصخرة وثلاثة من أبوابها الأربعة.

ب- قبة السلسلة:

وتقع شرق قبة الصخرة المشرفة وعلى بعد بضعة أمتار من بابها المعروف بباب داود وتسمى أيضاً محكمة داود وفيها صفان من الأعمدة، الصف الخارجي فيه أحد عشر عموداً، والصف الداخلي فيه ستة أعمدة.

وقد أجمع المؤرخون أن بانيها هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وأهميتها ليست من الناحية الدينية وإنما من الناحية الأثرية حيث لها شكل سداسي لذلك فهي ليست نموذجاً لقبة الصخرة كما يعتقد البعض لأن قبة الصخرة ثمانية الشكل وقد جرى ترميمها عدة مرات كان آخرها في عهد السلطان سليمان حينما أمر بأن تُكسى أيضاً بالخزف المزخرف الجميل.

ج- باب الرحمة:

وهو من أجمل أبواب المدينة المؤدية مباشرة إلى داخل الحرم القدسي، ويعرف أيضاً بالباب الذهبي لجماله ورونقه، وقد أمر السلطان سليمان القانوني بسد هذا الباب في عهده بسبب خرافة سرت بين الناس آنذاك مفادها أن الفرنجة سيعودون ويحتلون مدينة القدس عن طريق هذا الباب.

د- قبة النبي:

وتسمى أيضاً محراب النبي وتقع غرب الصخرة المشرفة إلى الشمال بينها وبين قبة المعراج، وقد تم بناء محراب قبة النبي سنة 945هـ/ 1538-1539م وهو محراب مستطيل جميل الشكل والتكوين وينحصر داخل أعمدة القبة، واسم منشئها محمد بك أحد ولادة القدس.

أما القبة ذاتها فقد تم بناؤها فيما بعد وبالتحديد في سنة 1261هـ/ 1845م أي في عهد السلطان عبد المجيد بن محمود الثاني وتتكون من ثمانية أعمدة رخامية لطيفة الشكل، يعلوها ثمانية عقود مدينة تشكل رقبة مثمنة لإقامة القبة عليها، وقد وضع نقشان حجريان كتب أحدهما بالعربية والآخر بالتركية فوق العقدتين في الجهة الجنوبية داخل القبة، ويبين النقشان اسم المنشئ وسنة الإنشاء.

2- مأذنة جامع القلعة:

تم بناء هذه المأذنة في الجهة الجنوبية الغربية من القلعة الكائنة عند باب الخليل عام 938هـ/ 1531م وتتكون من ثلاثة طوابق حجرية، يشكل أولها قاعدة المئذنة المربعة.

3- سور المدينة وأبوابها:

منذ أن دمر الملك المعظم عيسى الأيوبي أسوار مدينة القدس سنة 1219م ظلت المدينة عملياً بلا أسوار لمدة تتجاوز الثلاثمائة عام، فأراد السلطان سليمان إعادة بناء سور المدينة لتحقيق هدف مزدوج منه، أحدهما لحماية المدينة من الغزاة الأجانب من جهة، ولحمايتها من غارات العربان من جهة ثانية، فتم بناء السور حول مدينة القدس القديمة، ويجري على خط سور مدينة ايليا كابيتولينا القدس التي أعاد بناءها الامبراطور الروماني هدريانوس سنة 135م بعد خرابها الثاني وأطلق عليها هذا الاسم.

استمر بناء السور خمس سنوات 943هـ – 947هـ / 1536 م – 1540م واقتضى نفقات طائلة وتبين سجلات المحكمة الشرعية في القدس أنه كانت تنظم حملات لتمويل المشروع في مختلف أنحاء فلسطين لإكمال المخصصات التي كانت ترصدها الحكومة المركزية لهذا المشروع.

والسور الضخم الذي بناه السلطان سليمان القانوني لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، ويبلغ حوالي المليون ومعدل ارتفاعه أربعين قدماً، ويبلغ عدد أبراج السور في الوقت الحاضر 34 برجاً وله سبعة أبواب، وتم بناء وتعمير ستة منها في عهد السلطان سليمان وهذه الأبواب هي:

باب العامود- باب الساهرة- باب الأسباط- باب المغاربة- باب النبي داود- باب الخليل.

القدس خلال القرن السابع عشر

في بداية القرن السابع عشر بدأت تظهر تصدعات خطيرة في كيان الدولة العثمانية، نتيجة لضعف سلطة الحكومة المركزية مما كان له أكبر الأثر في تدهور الوضع الأمني في الأقاليم والولايات خصوصاً في مدينة القدس وعلى الطرق المؤدية إليها.

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة المركزية لإجراءات وتدابير مختلفة لضبط الأمن مثل إنشاء عدة قلاع مختلفة، إلا أنها فشلت في فرض النظام العام وصيانة الأمن لعدم قدرتها على تخصيص الأموال والقوات الكافية لتطبيق هذه الإجراءات بالشكل الصحيح، لتوريطها في الحروب الخارجية على الجبهتين الشرقية والغربية منها.

ومن جهة أخرى لاقى العثمانيون صعوبات كبيرة وكثيرة في محاولاتهم حل النزاعات بين الطوائف المسيحية المختلفة الموجودة في مدينة القدس، المدعومة من قبل الدول الأوروبية حول الأماكن المسيحية في المدينة فقط ارتبط تاريخ هذه الطوائف بالدول الأوروبية، وتنافس

هذه الدول فيما بينها وحرص كل منها على زيادة نفوذها في الأراضي المقدسة.

ففي سنة 1621م جرت محاولة تعيين أول قنصل لفرنسا في مدينة القدس هو م.جان لامبرور لكن تعيين هذا القنصل اصطدم بمعارضة قوية من قبل أهل القدس وقضاتها وحكامها ووجهائها، فما لبث أن صدر الأمر السلطاني بترحيل السيد لامبرور عن المدينة المقدسة.

جددت فرنسا محاولاتها لتعيين قنصل آخر مكانه، فأصدر السلطان مصطفى الأول وفي ذات العام 1621م فرمناً سلطانياً جديداً يقضي بتعيين السيد دارامون قنصلاً فرنسياً مقيماً في القدس، وقوبل هذا الفرمان أيضاً بالسخط الشديد من أهل المدينة لخوفهم من المطامع الأوروبية في المدينة، فعقد ممثلو المدينة اجتماعاً في المسجد الأقصى، وكتبوا عريضة أكدوا فيها أن تعيين السيد دارامون كان بدعة خطيرة تتعارض مع ما جرت عليه العادة في القدس، ولا بد من إلغائه.

قال واضعو العريضة: إن بلدنا محل أنظار الكافرين إذ حل سعيهم وعملهم عليها ومع ذلك قرب ميناء يافا على ثماني ساعات ونحن نخشى من جلب أناس آخرين غيره بدسائس يعملها المذكور مع ما عندنا منهم الآن ونخاف من الاستيلاء علينا بسبب ذلك كما حصل في الزمن السابق

مراراً فاستجاب السلطان إلى مطالب السكان ووجهاء المدينة، وما لبث التعيين أن ألغى وطرد القنصل .

أما على صعيد العلاقات الدولية للدولة العثمانية، ففي إبان حكم السلطان مراد الرابع في الفترة 1622-1639 تزدت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا على إثر طرده لليسوعيين من استنبول بتحريض من السفير البريطاني والهولندي سنة 1628، ثم أصدر السلطان مراد الرابع سنة 1634 ثلاثة فرمانات سلطانية منحت الروم حق التصدر والتقدم على اللاتين في الاحتفالات الدينية في القبر المقدس وكنيسة القيامة وأماكن ملك فرنسا والبابا أوربانوس الثامن حتى صدر فرمان جديد سنة 1636 يؤيد حقوق اللاتين.

وفي عام 1670 تقدم سفير فرنسا لدى الباب العالي يطلب تجديد الامتيازات على أساس مشروع فرمان ينص في مطلعته على الاعتراف بملك فرنسا حامياً للمسيحية في بلاد الدولة العثمانية على أن تشمل الحماية الفرنسية أبناء الدولة العثمانية من المسيحيين الكاثوليك، وأن يتعرف بما تخطه فرنسا من حقوق للاتين والروم الأرثوذكس وغيرهم من الطوائف المسيحية في بيت المقدس وبيت لحم. ودارت في هذا الصدد مفاوضات طويلة بين الصدر الأعظم وسفير فرنسا ماسيو نوينتل انتهت

برفض الباب العالي التوسع في امتيازات الحماية الفرنسية وقصرها على الكاثوليك اللاتين.

وفي عام 1673 تمكنت فرنسا من استغلال الصعوبات التي كانت تعترض الدولة العثمانية بفرض نسخة جديدة من الامتيازات الأجنبية وتأكيد دورها كحامية للكاثوليك .

وفي عام 1676 أرغمت بولندا الحكومة العثمانية على إثر معاهدة عقدتها مع الباب العالي على إعادة الفرنسيين إلى القبر المقدس.

أما في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع كل من النمسا وبلاد فارس، وأسفرت الحروب مع النمسا عن خسائر فادحة مني بها الجيش العثماني أمام أسوار فيينا سنة 1683، كما اشتركت روسيا والنمسا وبولندا والبندقية في حربها ضد الدولة العثمانية في الفترة 1683 - 1689، وأسفرت بعد الهزائم العسكرية للدولة العثمانية عن عقد صلح أطلق عليه اسم كارلوفيتز سنة 1689، ونتج عنه خسائر فادحة وكبيرة في مواقع الدولة العثمانية سواء في البلقان أو جنوب روسيا، كما حصلت النمسا بموجبه على حق تمثيل المصالح المسيحية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس.

وفي سنة 1690 صدر فرمان سلطاني بتمكين رهبان اللاتين الكاثوليك في القدس من الاستيلاء على الأماكن المقدسة، واعتبر وثيقة لها أهميتها ومرجعاً لجميع الاتفاقيات والمؤتمرات التي تناولت موضوع الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف فيها بالبحث.

يتبين كيف كانت للتطورات الدولية أثرها المباشر في المدينة المقدسة، وكيف أن الأمور كانت كثيراً ما تتعقد وتشتد الخلافات بين الطوائف المختلفة من الروم واللاتين والأرمن وتتحول إلى مصادمات عنيفة، وحدث هذا عدة مرات في القرن السابع عشر، وعلى سبيل المثال ما حدث سنة 1661 و1669 و1674م.

وقد كتب هنري موندريل القسيس الإنجليزي الذي زار القدس سنة 1697 م في هذا الشأن والشيء الذي كان على الدوام الجائزة الكبرى التي تتنافس عليها طوائف عدة، إنما هو السيطرة على القبر المقدس والاستيلاء عليه، وهو امتياز يتقاتلون عليه بكثير من الضراوة والعداء المنافيين للمسيحية، خصوصاً اليونان واللاتين حتى أنهم في نزاعهم حول أي فريق منهم يدخل للاحتفال بالقداس يلجئون أحياناً إلى تسديد الضربات والجروح، حتى عند باب القبر المقدس ذاته.

القدس خلال القرن الثامن عشر

كشفت الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة عن بعض الجوانب الخاصة والمميزة بالمدينة المقدسة خلال القرن الثامن عشر نذكر أهم جوانبها :

القدس والدولة العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر

القدس في عهد السلطان محمود الثاني:

في بداية القرن التاسع عشر كان على رأس سدة الحكم في الدولة العثمانية السلطان محمود الثاني، الذي حاول إحداث بعض الإصلاحات في أجهزة الدولة فكان من أهمها القضاء على الانكشارية وإصلاح الجندية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحدث سوى تغيير بسيط وجزئي في أحوال البلاد التي استمرت في الانحدار والتراجع الكبير أمام تقدم وازدهار الدول الأوروبية في تلك الآونة أما بالنسبة للمدينة المقدسة فقد كان حكمها خلال الجزء الأعظم من الثلث الأول في القرن التاسع عشر في يد والي صيدا على الرغم أنه كان عادة يتبع والي دمشق.

بعد وفاة والي صيدا أحمد باشا الجزائر سنة 1804، تلاه سليمان باشا 1804-1818 الذي تلاه عبد الله باشا 1818-1831، وخلال هذه الفترة تولى حكم القدس عدد من الحكام المحليين الذين كان يدعى الواحد منهم

بالمسلم، وقد تولى متسلم يافا محمد أبو المرق حكم القدس في السنوات 1802-1803 و 1805-1807، لكنه كان مكروهاً من قبل العامة من الناس لكثرة استبداده وتسلمه على أهل يافا والقدس والخليل والرملة وغزة، وقد ضاق أبو المرق بالحجاج المسيحيين أيضاً وفرض عليهم إتاوات باهظة.

أما عن واقع المدينة، فمن خلال مشاهدات الزوار والسواح الأجانب للمدينة في أوائل القرن التاسع عشر، فقد قال أحدهم أنه لم ير أثراً للمدارس التي كانت تحيط بالحرم فقد اختفت، وهي تلك المدارس التي رآها السائح أوليا جيلي في الأروقة المحيطة بالحرم في القرن السابع عشر، وسبب اختفائها في الغالب هو انقراض أوقافها .

ويذكر السائح والعالم الألماني سيتزن الذي زار المدينة عام 1806م أن هناك مصنعاً كبيراً للجلود قرب كنيسة القبر المقدس كنسية القيامة وكذلك عدداً من المشاغل بينها 5 طواحين و25 فرنًا ويبدو من وصفه للمهن المحلية أنه كان في مدينة القدس 700 من أصحاب الصنائع والتجار كحد أدنى.

أما عن سكان للمدينة فقد قدر السائح سكان المدينة سنة 1806 بحوالي 12 ألف نسمة في حين قدر السائح فولني الذي زار المدينة في

فترة سابقة أي سنة 1784 بأن عدد سكانها حوالي 12 ألفاً أو 14 ألف نسمة ولأنه من غير الممكن إعطاء أرقام دقيقة لغياب الإحصاءات الرسمية للسكان، فإن العدد حسب هذه التقديرات وغيرها لم يتجاوز 14 ألف نسمة والمسلمون كانوا يشكلون كثرة ساحقة.

ومن أشهر علماء القدس في تلك الفترة موسى الخالدي 1767-1832 وكان عالماً بارزاً ومؤلفاً في الفقه، وقد تمتع باحترام كبير لدى السلطان محمود الثاني وفي الدوائر العلمية في استنبول، وقد شغل في وقت متأخر من حياته منصباً هاماً هو قاضي عسكر الأناضول، وهو أحد أعلى ثلاثة مناصب قضائية في الدولة العثمانية .

أما أهم الترميمات التي تمت في مدينة القدس خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وبأمر من السلطان محمود الثاني فهي :

1 - في سنة 1812 عمّر متسلم القدس كنج آغا قناة السبيل التي تجري فيها مياه برك سليمان إلى القدس.

2 - في سنة 1816 قام سليمان باشا والي صيدا بترميم المسجد الأقصى على نفقته الخاصة وأنشئ معمل خاص للقيشاني في مدينة القدس يسد احتياجات المسجد الأقصى منه في عمليات الترميم.

3 - في عامي 1817-1818 قام الوالي سليمان باشا بتنفيذ أعمال ترميم كبيرة في قبة الصخرة المشرفة كان السلطان محمود الثاني أمر بها، واستمرت هذه الترميمات إحدى وعشرين شهراً وبلغت تكاليفها 4000 كيس.

ومن الحوادث الهامة التي شهدتها المدينة المقدسة في عهد السلطان محمود الثاني نذكر منها ما يلي:

الحادثة الأولى : في سنة 1808 دمر حريق الجزء الغربي من كنيسة القيامة، واتهم الأرمن بإشعال النار في الجزء المخصص لهم من الكنيسة في محاولة لتغيير الوضع الراهن وقدمت الطوائف جميعها عروضاً لإعادة التعمير في الكنيسة وبعد كثير من البيانات والاحتجاجات، نجح الروم في الحصول على إذن لمباشرة العمل.

وفي تلك الأوقات كان السلطان محمود الثاني قد تأكد من حالة الفوضى والفساد التي حلت بالقوات الانكشارية، وأنها من أكبر أسباب تأخر الدولة العثمانية إزاء تقدم الدول الأوروبية المستمر والتي كانت تعتمد الأنظمة العسكرية في إدارة جيوشها، فأصدر أوامره السلطانية بضرورة انضمامهم إلى الجيش، وعلى إثر إسناد مهمة حماية قلعة القدس إلى جنود آخرين محلهم قام الانكشاريون بثورة ضد الدولة، وأخذوا يعيثون

فساداً بالمدينة، حتى أنهم حرّضوا السكان المسلمين على عرقلة أعمال التعمير في كنيسة القيامة وتلا ذلك ثورة عارمة وطرد الثائرون متسلم المدينة واعتصموا بالقلعة.

ولما علمت دمشق بما جرى استنجد واليها بسليمان باشا والي صيدا الذي أصدر أوامره بتجريد حملة لتأديب العصاة بقيادة ضابط مغربي يدعى أبو زريعة وأمره بفتح القدس وقطع دابر الفتنة بعد وصول الحملة إلى القدس أخذ العفيفي رئيس الانكشارية وأبو زريعة والمتسلم ينصحون المتمردين بالانصياع للأوامر والانضباط، لكنهم لم يستجيبوا للدعوة مما اضطر قائد الحملة للتكيل بهم وإرغامهم على الاستسلام، ويقال أن أبا زريعة قطع يديه أعناق 64 ثائراً، وأرسل رؤوسهم إلى سليمان باشا وفي عام 1826 تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء نهائياً على الانكشارية، فأمر بإبطال فئاتها وملابسها واسمها في جميع الممالك .

الحادثة الثانية : أنه في عام 1823 قدم إلى مدينة القدس أول جماعة من المنصرين الإنجليز .

الحادثة الثالثة : في عام 1824 شهدت مدينة القدس ثورة شعبية سببها زيادة عبء الضرائب، وقد روى وقائعها بالتفصيل الراهب اليوناني نيوفيتوس قانلاً طلب والي دمشق الجديد مصطفى باشا أن يدفع الفلاحون

أعشارًا أكبر، تبلغ عشرة أضعاف الأعشار المعتادة وعندما ثار فلاحو المنطقة المحيطة بمدينة القدس، قام الباشا بإرسال 100 جندي إلى قلعة المدينة، ثم سار بنفسه من دمشق على رأس خمسة آلاف رجل لمعاقبة الثائرين، ولدى اقتراب الباشا من المنطقة، هجر الفلاحون قراهم ولجأ بعضهم إلى الأديرة التي قام الجنود بتفتيشها، ولما خشي المسيحيون أن تدمر المدفعية الأديرة، قاموا بدور الوساطة بين الباشا والفلاحين، وبعد أن دفع الفلاحون والمسيحيون غرامة كبيرة تم التوصل إلى اتفاق، ولكن فور مغادرة الباشا إلى دمشق استؤنفت الثورة، لكن هذه المرة داخل المدينة نفسها، فاحتل أهل القدس القلعة وحرسوا أبواب المدينة حراسة دقيقة، وعندما عاد المتسلم وقد كان خارج المدينة من بيت لحم والقرى المجاورة لم يسمح له بدخول المدينة، وانتخب أهالي القدس شخصين من بينهم ليكونا زعيمين لهم وهما يوسف عرب جبجي الجاعوني، وأحمد أغا الدردار العسلي، وكان من أوائل الإجراءات التي اتخذها الحكام الجدد تخفيض الضرائب وتحرير سكان بيت لحم والقرويين من مسلمين ومسيحيين من معظم الأعشار ولما علم السلطان بذلك، أمر عبد الله باشا والي صيدا بإخضاع الخونة، فأرسل الباشا على الفور نائبه الكيخيا إلى القدس على رأس ألفي جندي، في البداية رفض زعماء القدس الاستسلام، لكنهم بعد أن أخذت نيران المدفعية تتساقط على المدينة من

جبل الطور دون تمييز استسلموا وأعطوا الأمان للخروج من المدينة، وبذلك انتهت هذه الثورة دون سفك دماء.

الحادثة الرابعة : وهي من أهم الحوادث التي جرت في عهد السلطان محمود الثاني التي لم تؤثر في مدينة القدس وحدها إنما على بلاد فلسطين والشام كلها، وهي إعلان والي مصر محمد علي باشا الحرب على عبد الله باشا والي صيدا وعكا، وإرساله جيشًا بقيادة ابنه إبراهيم الذي تمكن من احتلال مدينة القدس ومعظم مدن فلسطين في عام 1831.

وبهذا الاحتلال المصري للمدينة المقدسة انتهت الفترة الأولى من حكم العثمانيين لمدينة القدس خلال القرن التاسع عشر.

القدس في عهد السلطان عبد المجيد 1841-1861 :

بعد وفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839 تولى السلطنة من بعده ابنه السلطان عبد المجيد الذي حاول السير على نهج أبيه في اتباع سياسة الإصلاح في البلاد، فكان أول عمل قام به عند توليه العرش هو إصدار مرسوم خط كلخانة الشريف الذي دشن الفترة الأولى للتنظيمات العثمانية في الفترة الواقعة من عام 1839 إلى 1856م، وقد تضمن المرسوم الأمور التالية:

1 – صيانة حياة وشرف وممتلكات الرعايا بصورة كاملة بغض النظر عن المعتقدات الدينية .

2 – ضمان طريقة صحيحة لتوزيع وجباية الضرائب.

3 – توخى العدل والإنصاف في فرض الجندية وتحديد أمدتها.

بعد أن وضع السلطان عبد المجيد أساس الحكم والعمل في بلاده أقال إبراهيم باشا عن حكم ولاية سوريا في فرمان تاريخه 1840م وفي عام 1841 تمكن السلطان عبد المجيد من استعادة بلاد الشام وفلسطين بمساعدة الدول الغربية وبسط السيطرة العثمانية عليها من جديد، وهكذا عادت مدينة القدس تحت الحكم والسيادة العثمانية.

في عام 1856 أصدر السلطان عبد المجيد مرسوم الإصلاح الثاني المعروف بخطي همايون الذي دشن الفترة الثانية للتنظيمات في الفترة الواقعة 1856-1876 ويقضى بالمساواة بين جميع الرعايا العثمانيين في الحقوق والواجبات من غير تفريق بين العناصر والمذاهب وعلى إثر ذلك انتظم المسيحيون في الجندية مثلهم مثل المسلمين.

في أواسط القرن التاسع عشر كان سور المدينة لا يزال يشكل حدود مدينة القدس، ولم تكن هناك أية مبان خارج السور الذي كانت تغلق

أبوابه عند الغروب ولا تفتح لأي إنسان يأتي متأخرًا بعد غروب الشمس وبداخل هذه الأسوار كانت لا تزال هناك مساحات كبيرة من الأراضي تستغل للزراعة، كما كان هناك العديد من البيوت والبنيات المهدامة والمهجورة.

في سنوات الأربعينيات والخمسينيات كان البروتستانت الألمان والإنجليز أول من أقام بنايات جديدة داخل وخارج المدينة مثل كنيسة المسيح التي دشنت سنة 1849، إلا أن الازدهار الحقيقي للبناء في المدينة بدأ سنة 1856 واستمر بعد ذلك باضطراب دون توقف، وفي سنة 1858 تأسست المسكوبية خارج أسوار المدينة، وبعد ذلك أخذ المقدسيون يبنون بعض المساكن خارج السور بجوار المسكوبية .

منذ عودة الحكم العثماني للبلاد سنة 1841 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى تميزت مدينة القدس تميزًا واضحًا عن غيرها من المدن الفلسطينية والعربية بتطورها الكبير والسريع الذي كان يعكس الآثار الناجمة عن السياسة العثمانية من جهة، والتدخلات الأوروبية من جهة ثانية، أما تطورها في عهد السلطان عبد المجيد فقد سار في اتجاهين.

التطور التاريخي لمدينة القدس: وكنتيجة للاحتلال المصري لفلسطين وبلاد الشام اتضحت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة خصوصاً أهميتها

للتجارة الدولية وتوسطها بين الشرق والغرب على خطوط المواصلات العالمية.

وبما أن الغرب في ذلك الوقت كان في بداية عصر الإمبريالية والتطور الصناعي والتوسع الاقتصادي، فقد توجهت سياسات دوله الكبرى نحو المنطقة بشكل عام والمدينة المقدسة بشكل خاص وبما أن العثمانيين لم يكن بإمكانهم التراجع عن سياسة الانفتاح على العالم بشكل عام والغرب بشكل خاص، التي اتبعها المصريون في البلاد خصوصاً وأن عودة السيادة العثمانية على البلاد قد تمت بمساعدتهم، فقد توالى إلى فتح القنصليات الغربية في مدينة القدس وهى المدينة التي لم يكن بإمكان أي دولة أن تقيم لها أي وجود فيها خلال العهد العثماني السابق للحكم المصري.

بعد أن تم افتتاح أول قنصلية غربية في مدينة القدس عام 1838م إبان الحكم المصري لفلسطين وهى القنصلية الإنجليزية، تبعها افتتاح العديد من القنصليات الأجنبية نتيجة لتغير المناخ الدولي بعد حرب القرم، ففي عام 1856 تم افتتاح قنصلية بريطانيا للمرة الثانية، كما افتتحت نهائياً قنصلية فرنسا وفي سنة 1857 افتتحت قنصلية لأمریکا وفي سنة 1862 افتتحت قنصليتان لروسيا واليونان، فأصبح عدد القنصليات الأوروبية

في القدس ثمانية ولقد تم كل ذلك في عهد متصرف القدس كامل باشا الذي أمر بأن تطلق المدافع إحدى وعشرين طلقة تحية لأعلام هذه القنصليات عند رفعها، وكان أهل القدس يقابلون كل هذه المراسم باحتجاج وغضب شديدين.

لم يقف التوجه الغربي نحو المدينة المقدسة بفتح القنصليات فقط، وإنما وجدت الدول الغربية أن أسهل وأسرع الطرق لبسط نفوذها في المنطقة من خلال بسط حمايتها على الأقليات غير الإسلامية في الدولة العثمانية، فمثلاً لم يكن لبريطانيا وكنيستها الإنجيلية أية حقوق أو مصالح تدعيها في علاقتها بالمدينة المقدسة، فعمدت إلى ادعاء قيام قنصليتها بالمدينة المقدسة لحماية اليهود ولرعاية مصالحهم فقد تلقى القنصل البريطاني الأول يونج تعليمات بأن يعتبر الحماية العامة لليهود جزءاً هاماً من مهام وظيفته، كما أصبحت هذه المهام عزيزة للغاية على خلفه جيمس فن الذي تولى منصبه سنة 1846 حتى عام 1862 وبما أنه لم يكن للبروتستانت أي قاعدة في الأراضي المقدسة، تم خلق هذه القاعدة بتأسيس أسقفية إنجليزية بروسية في القدس سنة 1841 وبناء كاتدرائية بروتستانتية وهي كنيسة المسيح التي أنشئت سنة 1849 وفي عام 1850 تمكن البروتستانت من الحصول على الاعتراف بهم كطائفة دينية

رسمية في الدولة العثمانية، مما دعم الدور البريطاني في ممارسة وظيفة حماية اليهود والبروتستانت معاً.

بعد تأسيس الأسقفية البروتستانتية، تلاه قدوم العديد من البطارقة إلى مدينة القدس واتخذوها مركزاً لهم بدلاً من القسطنطينية، ففي سنة 1847 عين البابا بيوس التاسع أول بطريرك لاتيني بمدينة القدس هو البطريرك يوسف فالرجا ، في حين هذا المنصب لم يكن له أي وجود فعلي في المدينة من قبل وقد اعتبرت فرنسا تعزيز الوجود الكاثوليكي في فلسطين مهمتها الرئيسية، والأكثر إلحاحاً للسياسة الفرنسية في الأراضي المقدسة، كما تعمدت الكنيسة الكاثوليكية تشجيع الجاليات والإرساليات الكاثوليكية للهجرة من شتى بقاع العالم إلى مدينة القدس والإقامة فيها.

ومن الحوادث الهامة التي جرت في عهد السلطان عبد المجيد وكان لها تأثير كبير في ازدياد التغلغل الديني والثقافي الأوروبي في مدينة القدس، هي حرب القرم التي نشبت بين روسيا والدولة العثمانية في الفترة بين 1853-1856 وسببها اشتداد الخصام بين الروم الأرثوذكس واللاتين حول النجمة الفضية التي اختفت من كنيسة المهد في مدينة بيت لحم، واتهم اللاتين الروم بسرقتها، ولما ناصرت الحكومة العثمانية اللاتين وأصدرت في سنة 1852 إدناً لهم بتسلم مفاتيح بابين من أبواب

مغارة المهد وأن يضعوا نجمة من الفضة للكنيسة، احتجت روسيا وطالبت الباب العالي بالاعتراف بحمايتها للروم الأرثوذكس في الدولة العثمانية، وعندما أعلن الباب العالي رفضه هذا الأمر، أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، فناصر الفرنسيون والإنجليز العثمانيين وتم قهر الروس، وعقدت على إثر ذلك معاهدة الصلح في باريس في 30 مارس سنة 1856.

ومن الآثار المترتبة على حرب القرم، دخول الدول الأوروبية في سباق فيما بينها من أجل تأمين الامتيازات الأوروبية والوجود الديني والثقافي الأوروبي في مدينة القدس، كما انتشرت في هذا الوقت الدعوة بصورة مكشوفة إلى الامتلاك الفعلي للأراضي المقدسة، وذلك على الرغم من حرص الدول الغربية على الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، من خلال التعليمات الموجهة إلى قناصلها في المدينة لأن التغلغل الأوروبي لم يكن يهدف إلى السيطرة الإقليمية وإنما إلى بسط نفوذه السياسي في المنطقة.

كما أخذت شركات الملاحة تعرج بانتظام إلى الموانئ الفلسطينية وتجلب جماعات من الحجاج والمسافرين إلى الأراضي المقدسة، حتى أنه

في أيام الأعياد كانت تزدهم مدينة القدس بأعداد الحجاج الذي كان يفوق عدد سكان المدينة أحياناً.

كذلك اتجه الرأي الروسي إلى ضرورة تأسيس وجود روسي في فلسطين، ففي سنة 1856 تم تأسيس شركة الملاحة البخارية الروسية التي كان من شأنها أن تزاخم خطوط البحر المتوسط الفرنسية والنمساوية وأن تنتزع منها بشكل خاص أشغال نقل الحجاج الروس إلى فلسطين.

وفي سنة 1857 كتبت وزارة الخارجية الروسية في تقرير إلى القيصر تقول فيه: ينبغي علينا أن نبني وجودنا في الشرق لا عن طريق السياسة بل عن طريق الكنيسة، فلا الأتراك ولا الأوروبيون الذين لديهم بطارتهم وأساقفتهم في المدينة المقدسة بمقدورهم أن يمنعونا ذلك فالقدس هي مركز العالم وإرسالياتنا ينبغي أن تكون هناك.

وفي سنة 1858 وصل إلى القدس في وقت واحد أسقف روسي وقتل روسي وكيل شركة الملاحة كما نقل في السنة نفسها بطريك الأرثوذكس الذي كان يقيم حتى ذلك الوقت في القسطنطينية إلى المدينة المقدسة.

وهكذا تحولت مدينة القدس من كونها مسرحاً للصراع المحدود بين الطوائف المسيحية المتنازعة، لتصبح ميداناً تتصارع فيه كل القوى الدولية من أجل بسط نفوذها السياسي.

من أهم الأحداث التي جرت في مدينة القدس في عهد السلطان عبد المجيد ما يلي:

في سنة 1853 تم ترميم مسجد الصخرة بإرشاد مهندس أرمني خبير في بناء القباب اسمه قرة بت حيث قام بتقوية القبة، ورمم بعض النقوش والزينات الداخلية وفي سنة 1854 حاول اليهود الاستفادة من تمتعهم بالحماية البريطانية في أنحاء الدولة العثمانية، فتقدموا إلى الباب العالي للسماح لهم بتعمير محل عتيق على اعتبار أنه كنيس قديم يحتاج إلى إعادة تعمير ولما جرى الكشف عنه تبين أنه دير قديم، ولما لم يجابوا إلى طلبهم، أعلمهم القنصل البريطاني بالقدس أن يثيروا قضية سمح فيها ببناء كنيسة لطائفة البروتستانت، فنجحوا في مأربهم وصار لهم كنيس خاص بالسكناج يقابل كنيس السفارديم وفي ذات العام 1854 حصل منتجيوري على فرمان من السلطان عبد المجيد استطاع بموجبه شراء أراضي في مدن يافا والقدس، وقد كان هذا محظوراً من قبل فكانت القطعة التي اشتراها في مدينة القدس بموجب هذا فرمان أول أرض

يملكها يهود أجانب في البلاد، وهذه القطعة هي يمين موشيه فوق بركة السلطان، وقد أقيم على هذه الأرض فيما بعد حي يهودي دعي منتجيوري ولا زال يعرف بهذا الاسم حتى يومنا هذا وفي سنة 1856 صدر فرمان سلطاني لمتصرف القدس بتسليم الصلاحية لقنصل فرنسا بالمدينة المقدسة، حيث قدمت كهدية من السلطان عبد المجيد إلى نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، فسلمت للقنصل الفرنسي وبنى لها سوراً وحصنها وفي سنة 1860 تم تأسيس أهم مؤسسة تعليمية غربية في مينة القدس هي مدرسة شنلر للأولاد الأيتام وفي ذات العام 1860 عمر ثريا باشا متصرف القدس قناة السبيل التي تستقي القدس بواسطتها الماء من برك سليمان وفي أواخر أعوام الستينيات تمكن وارن من إحصاء 1932 تاجر وحرفي مقدسي يعملون في 1320 محلاً تجارياً

القدس في عهد السلطان عبد العزيز

بعد وفاة السلطان عبد المجيد عام 1861 تولى حكم السلطنة العثمانية من بعده أخيه السلطان عبد العزيز، الذي تابع حركة الإصلاح في البلاد وكانت تتحرك خلال فترة التنظيمات الثانية على الأصعدة الإدارية والمالية والعسكرية، فانبثق عنها تحسن الأمن العام في أرجاء الدولة، وتوسع إمكانيات الاتصالات والازدهار الاقتصادي، غير أنه لم تكن هناك

سياسات حقيقية في الدولة العثمانية بشأن البنى التحتية أو الشئون الاجتماعية أو الاقتصاد أو التعليم.

غير أن مدينة القدس تميزت عن غيرها من المدن العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز بتطورها الحضاري المتميز في مجالات شتى وفي ذات العام 1868 زار مدينة القدس الأمير فريدريك ولى عهد بروسيا، فأهداه السلطان عبد العزيز قطعة أرض كانت في الأصل تؤلف قسماً من المستشفى الصلاحي، حيث بني عليها فيما بعد كنيسة حملت اسم كنيسة الدباغة أو كنيسة المخلص، التي دشنها الإمبراطور غليوم يوم زيارته إلى القدس عام 1898 وفي بداية السبعينيات وبالتحديد في عام 1871 أمر السلطان عبد العزيز بتعمير مسجد المغاربة بالقدس.

وفي عام 1873 تم إنشاء مستعمرة ألمانية في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة وسكنها 257 شخص، كان معظمهم من الصناع المهرة وعائلاتهم وفي عام 1874 تم تعمير قبة الصخرة ومسجدها والمسجد الأقصى، حتى قيل إن التعميرات التي تمت في المسجد الأقصى تعد من أضخم التعميرات التي لحقت به بعد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ويقول الخبراء إن هذه العمارة كلفت خزانة الدولة العثمانية مقادير كبيرة من الذهب الخالص ، وقد اعتبر عمله هذا إسرافاً، فكان من جملة

الأسباب التي أدت إلى خلعه وفي خلال أعوام السبعينيات أنشئت تجمعات سكنية يهودية خارج أسوار المدينة على شكل عمارات سكنية وبيوت مبنية في صفوف موحدة الشكل وشبيهة بالثكنات، لمواجهة الحاجة الملحة للأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود في حين أخذت كذلك العائلات الإسلامية الثرية في التوسع بسكانها وأماكن إقامتها خارج أسوار المدينة وفي الجهة الشمالية منها وعند تولى السلطان عبد الحميد الثاني حكم السلطنة وجد البلاد تعاني من ضائقة مالية شديدة، والخزانة العامة خاوية أدت إلى إشهار إفلاسها سنة 1875م وانعكس ذلك على وضعها العسكري مما هدد كيانها ووجودها، في حين كانت روسيا تهدد بالحرب وأوربا تظهر العداء والعنت الصريحين للعثمانيين.

القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909:

رغم ما شهدته مختلف البلاد العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني من تراجع حضاري واضح، وتدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية والأمنية إلا أن مدينة القدس تميزت عن باقي المدن الفلسطينية والولايات السورية باستمرار نموها وتطورها الحضاري الناجم عن السياسة العثمانية التي عملت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر على تأكيد أهمية سنجق القدس بفصله عن ولاية الشام وارتباطه مباشرة

بالأستانة عام 1847، ومحاولة السلطات العثمانية دعم وتثبيت وجودها الإداري في فلسطين قبالة الحكم المصري السابق من ناحية، وبشكل أقوى وأكبر أمام الدول الأوروبية من ناحية ثانية كما عملت على الاستمرار في سياسة الانفتاح التي اتبعتها محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا في المدينة المقدسة والتي لم يعد بإمكان العثمانيين التراجع عنها، وكذلك ازدياد الاهتمام والصراع الأوروبي الغربي لبسط نفوذه في المنطقة بحجة الأقليات الدينية التابعة له من خلال فتح قنصليات جديدة في القدس في عهد السلطان عبد الحميد، غير تلك التي فتحتها في عهد سلفه السلطان عبد المجيد، ففي عام 1885 بدأ قنصل ألمانيا بالعمل في القدس بصفته مندوباً عن إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا، وفي عام 1886 اعترفت الحكومة التركية بوجود ملحق تجاري في القدس لإيران وفي عام 1888 اعترفت أيضاً بوجود قنصل روسي يحمي المصالح الروسية في القدس وكان القنصل المعين عند وصوله إلى مدينة القدس عليه أن يقدم أوراق اعتماده إلى المتصرف والنائب، مرفقاً بها رسالة توصية من ولاية الأمر في الأستانة تشتمل على اسمه واسم سلفه والمدة التي سيمكثها في القدس، وصلاحياته تجاه رعاياه والامتيازات التي يتمتع بها، مع طلب بأخذ جميع التدابير اللازمة لحمايته.

نهاية الحكم العثماني لمدينة القدس

ما أن انقضت بضع سنوات على تولي السلطان محمد رشاد الخامس حكم السلطنة العثمانية في عام 1909 حتى أعلنت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وحارب الأتراك العثمانيون إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء الإنجليز والفرنسيين والروس في خمس جبهات هي القفقاس- الدردنيل - العراق - رومانيا - فلسطين، لكنهم خسروا جميعها أمام الحلفاء مما أرغم حكومة الأستانة في نهاية الحرب على عقد معاهدة سيفر، أجبرت فيها على التنازل عن جميع ممتلكاتها في أفريقيا وآسيا وأوروبا ما عدا أراضي الأناضول والأستانة، ووضعت الأستانة تحت الرقابة الدولية أما على الجبهة الفلسطينية وعندما خسر الأتراك مواقعهم الحصينة في جنوبها أدركوا أن القدس لا بد وأن تسقط في أيدي قوات الإنجليز، فبدأوا بالتراجع من مساء يوم الثامن من شهر ديسمبر، كما أيقن متصرف القدس عزت بك أنه لا أمل يرجى من المقاومة فأرسل في تلك الليلة أيضاً يطلب مفتي القدس كامل الحسيني ورئيس بلديتها السيد حسين سليم الحسيني للاجتماع به في داره وهناك خاطبهما قائلاً: ها قد أحاط الجنود الإنجليز بالقدس، ولا بد أن تسقط عما قريب بأيديهم، ولقد اعتزمت مغادرة المدينة بعد نصف ساعة، وأود أن ألقى بين أيديكم هذا الحمل الأدبي العظيم ألا وهو تسليم المدينة ثم ناول رئيس البلدية وثيقة التسليم ليسلمها للإنجليز.

القدس في القرن العشرين وحتى الآن

دخلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي إلى القدس في شهر ديسمبر 1917 بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وانسحاب القوات التركية منها وكانت القدس عاصمة لفلسطين طيلة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب قرار عصبة الأمم وخلال هذه الفترة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية تسارعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وترغم مفتي القدس الحاج أمين الحسيني المقاومة العربية لهذه الهجرة بينما تولى راغب النشاشيبي رئاسة بلدية القدس ما بين 1920 الى 1934 وخلال هذه المرحلة تطورت مدينة القدس وتوسعت بسرعة وزاد عدد سكانها رغم المواجهات بين اليهود والعرب من 1920 إلى 1929 وعام 1936 شهدت المدينة اضراباً عاماً تحول إلى ثورة عارمة ضد الانتداب البريطاني وكان الحاج أمين الحسيني على رأس المحرضين على هذه الانتفاضة، فهرب من فلسطين وشهدت فلسطين مواجهات مسلحة استمرت إلى بداية الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب العالمية الثانية عاشت القدس مرحلة هدوء تقريباً لكن مع اقتراب الحرب من نهايتها عادت الاضطرابات وأعمال العنف ففي يوليو 1946 قامت عناصر من حركة أرجون الصهيونية السرية بسلسلة من الهجمات والتفجيرات التي استهدفت القوات البريطانية ومن بينها الهجوم على

فندق الملك داوود الذي كانت تتواجد فيه قيادة سلطة الانتداب المدنية والعسكرية البريطانية فسقط عدد كبير من الجنود والموظفين البريطانيين وفي عام 1947 اندلعت أعمال عنف على نطاق واسع بين العرب واليهود سقط فيها عدد كبير من القتلى من الطرفين وفي شهر نوفمبر 1947 صدر قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة مع منح وضع خاص لمدينتي القدس وبيت لحم ووضعهما تحت سلطة الأمم المتحدة لكن القرار لم يجد طريقه إلى التطبيق ومع انسحاب الحاكم البريطاني الأعلى وبقيّة القوات البريطانية من فلسطين في 14 مايو 1948 انتهى الانتداب وتم الاعلان عن إقامة اسرائيل وخلال حرب فلسطين عام 1948 التي تلت إقامة اسرائيل مباشرة احتلت اسرائيل القدس الغربية بينما سيطرت القوات الأردنية على البلدة القديمة ومعظم الأجزاء الشرقية من القدس وبات تقسيم المدينة بين اليهود وبقيّة السكان أمراً واقعاً ثم تم التوصل لوقف لاطلاق النار في إبريل 1949 بين اسرائيل والعرب دون إبرام اتفاق سلام وفي ديسمبر 1949 أعلنت اسرائيل أن القدس عاصمة لدولة اسرائيل دون أن يعترف المجتمع الدولي بالقرار الإسرائيلي ورغم ذلك لم تنقل اسرائيل أياً من إداراتها إلى القدس إلا بعد مرور عدة سنوات وحتى عام 1967 بقيت القدس مقسمة بين قسم غربي تحت سيطرة اسرائيل وشرقي تحت سيطرة الأردن

تفصلهما الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة مع أصوات إطلاق النار من حين الى آخر واحتفظ الاسرائيليون بجيب في قمة جبل الزيتون لكن لم يتمكنوا من الوصول إلى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا الواقعان في جبل الزيتون وكانت كل الأماكن المقدسة تقريباً تحت السيطرة الأردنية ويستحيل الوصول إليها من قبل سكان القدس الغربية سوى عبر بوابة مانديلباوم التي كان يقتصر المرور عبرها على السلك الدبلوماسي الأجنبي والمسيحيين في مناسباتهم الدينية.

تسارعت الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال الانتداب البريطاني لفلسطين واحتلت اسرائيل الضفة الغربية خلال حرب يونيو 1967 بما في ذلك القدس الشرقية والبلدة القديمة وقامت السلطات الاسرائيلية بحل بلدية القدس الشرقية وبعد ذلك أقامت إدارة بلدية لإدارة مدينة القدس كلها واعتبرتها جزءاً من الأراضي الخاضعة للسيادة الاسرائيلية.

رفضت اسرائيل قرارات الأمم المتحدة التي نددت بالإجراءات الإسرائيلية في القدس، ووقف المجتمع الدولي إلى جانب العرب والفلسطينيين في اعتبار القدس الشرقية أراض محتلة وعام 1980 أصدر الكنيست الاسرائيلي قراراً أكد على بقاء القدس الموحدة عاصمة

لدولة اسرائيل مما أثار ضجة كبيرة على مستوى العالم حيث ظل مصير ووضع المدينة موضع خلاف شديد بين الطرفين.

تسارعت عمليات البناء الاسرائيلية في المدينة والمناطق المجاورة لها خلال الانتفاضة الأولى 1987-1993 وتوترت الأوضاع داخل أحياء القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة مع اندلاع مواجهات عنيفة بين الجيش الاسرائيلي والفلسطينيين في شوارع القدس عام 1990.

كان توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين عام 1993 نقلة سياسية كبيرة إذ اتفق الطرفان على تحديد مصير القدس على طاولة المفاوضات وفي هذا الإطار تم السماح من حيث المبدأ لبعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل في القدس كما تم السماح للفلسطينيين من أبناء القدس بالتصويت في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

واتبعت اسرائيل في السنوات التي تلت اتفاقية اوسلو سياسات كرست السيطرة الاسرائيلية على المدينة عبر تغيير تركيبها الديمغرافية لزيادة نسبة اليهود فيها إلى 70 في المئة مقابل 30 في المئة للفلسطينيين وقد تجاوز عدد المستوطنين في القدس الشرقية عدد العرب المقدسيين.

وألغت السلطات الاسرائيلية حق الاقامة للفلسطينيين المقدسيين الذين يقيمون خارج المدينة بسبب النقص الشديد في عدد المساكن وهدم منازل الفلسطينيين في ظل عدم منح الفلسطينيين تراخيص بناء.

عام 2000 فشل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في إعادة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك إلى طاولة المفاوضات وفي نفس العام أثارت زيارة زعيم حزب الليكود اليميني أرييل شارون الى جبل الهيكل يرافقه ألف رجل أمن احتجاجات فلسطينية غاضبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عام 2003 بدأت اسرائيل فى بناء جدار الفصل العنصرى بطول مئات الكيلومترات بهدف وقف الهجمات التي كانت تستهدف المدن الاسرائيلية لكنه أضر بموقع اسرائيل لدى المجتمع الدولي الذي يرى أنه يضر بفرص إطلاق مفاوضات السلام بين الطرفين.

عام 2004 قالت محكمة العدل الدولية إن مسار الجدار مخلف للقانون الدولي وان السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية غير قانوني بموجب القانون الدولي.